

هل تسقط التهم بإعادة محاكمة الصحفي الجزائري خالد درارني

لدولة أجنبية، بالقول "عندما سمعت هذه الكلمة تذكرت التلفزيون العمومي والسلطات الجزائرية عندما اتهمت الأخضر بورقعة، من أكبر أبطال الثورة الجزائرية، بأنه ليس مجاهدا وليس بطلا، فقلت أنا لست أفضل من الأخضر بورقعة، إن اتهمنا أكبر أبطالنا بأنه ليس مجاهدا وليس بطلا فمن أكون أنا".

واقف درارني وهو مراسل قناة "تي في 5 موند" الفرنسية خلال مارس 2020 في الجزائر العاصمة، أثناء تغطيته لتظاهرة.

قضية خالد درارني أصبحت رمزاً للنضال من أجل حرية التعبير التي مست بها سلسلة من الإدانات وقوانين مقيدة للصحافة

وقال بعد الإفراج عنه "أمل أن يساعد سجنني في تعزيز حرية الصحافة في الجزائر وجعلها حرية مقدسة لا تُمس". وصارت قضية درارني رمزاً للنضال من أجل حرية الصحافة والتعبير التي مست بها سلسلة من الإدانات وقوانين مقيدة للغاية للصحافة الإلكترونية والشبكات الاجتماعية.

وأبدى أسفه على ذلك قائلاً "الصحافي لا يستحق أن يدخل السجن، أتمنى أن أكون آخر صحفي جزائري يدخل السجن".

وانطلق الحراك في 22 فبراير 2019 وقاد إلى إزاحة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة من السلطة في أبريل من العام نفسه.

لكن التظاهرات الاحتجاجية تواصلت للمطالبة بحريته كل أركان النظام الذي حكم الجزائر منذ استقلالها عام 1962.

وتوقفت التظاهرات منذ مارس بسبب الأزمة الصحية، قبل أن يعود آلاف الأشخاص إلى التظاهر في الأسابيع الماضية بمناسبة الذكرى الثانية للحراك.



المعركة طويلة في سبيل الحريات

الجزائر - قرر القضاء الجزائري إعادة محاكمة الصحفي الجزائري خالد درارني الذي حكم عليه بالسجن سنتين، بعدما قبلت المحكمة العليا طلب تمييز الحكم الذي تقدمت به هيئة الدفاع عنه.

وقال عبد الغني بادي محامي درارني "ألغت المحكمة العليا القرار، وتم قبول طلب الدفاع بتمييز الحكم لذا استعاد محاكمة خالد درارني".

وحكم على درارني الذي أفرج عنه مؤقتاً في 15 سبتمبر بالسجن سنتين مع النفاذ بعد مشاركته في تظاهرة للحراك الشعبي في البلاد.

وأفرجت السلطات القضائية في الجزائر في إطار العفو الرئاسي عن درارني في 20 فبراير الماضي، لكن التهم بقيت موجهة إليه، وكان من المقرر أن تتم محاكمته في 25 فبراير لكن المحكمة العليا بالجزائر أرجأت النظر في الطعن بالنقض الذي تقدم به الصحفي ضد الحكم بسجنه عامين.

وتعليقا على قرار التاجيل قالت منظمة العفو الدولية "تواصل التعبدية حتى يتم إسقاط جميع التهم الموجهة إلى خالد".

وستعاد محاكمة الصحفي أمام تشكيلة جديدة للمحكمة مع إلغاء حكم العاميين حيسا الصادر في سبتمبر بتهمتي "التحريض على التجمهر غير المسلح" و"المساس بالوحدة الوطنية".

واتهم أيضا بالعمل لصالح وسيلة إعلام أجنبية دون أوراق اعتماد، وبأنه مخبر لصالح "جهات أجنبية".

وفي مقابلة مع قناة "الحرية" في فبراير الماضي، قال درارني إن معركته "من أجل حرية الصحافة" لم تنته بعد، وتعهده بمواصلة نشاطه "من أجل صحافة حرة ومستقلة في الجزائر".

وأضاف "أعتبر نفسي صحافيا وليس رجلا سياسيا، وأنا معركتي الوحيدة والتي هي معركة كبيرة هي معركتي من أجل حرية الصحافة ومن أجل الممارسة الصحافية بكل حرية وبكل استقلالية وبكل مهنية وسواصل معركتي هذه كصحافي من أجل صحافة حرة ومستقلة في الجزائر". واستنكر درارني اتهامه بأنه "خبرجي" أي عميل

وفاة نوال السعداوي تكشف ازدواجية خطاب قناة الجزيرة

الجزيرة راعية الحريات بالإنجليزية وحامية الأديان بالعربية



هاجمت الأديان وطالبت بتقنين الدعارة وشككت في القرآن.. الموت يغيب الروائية المثيرة للجدل #نوال_السعداوي بعد 90 عامًا من الأفكار المناقضة لثقافة المجتمع

Translate Tweet



خطاب الرأي والرأي الآخر

ونقلت الصحيفة عن الكاتب سيث فرانتسمان، انتقاده قناة الجزيرة القطرية لخطابها الواضح في ما يتعلق بالتعامل مع الجندر الجنسي. ففي حسابها على تويتر باللغة الإنجليزية لمنحتها Ad +، والتابع لمجموعة قطر الإعلامية نشرت فيديو ترويجيا عن حياة المثليين بالغريشات وصور للمظاهرات مع ملصقات للزواج في الفيديو.

وظهرت في حسابات Ad + باللغات الأخرى، تقارير عن مسيرة مونتيري وآخر عن النساء المتحولات، تم انتقادها في المسكك ونشرتها Ad + باللغة الإسبانية وكذلك حسابها باللغة الفرنسية، وظهرت على حسابها باللغة الإنجليزية تدوينة حول أصوات المثليين في مناقشة الإجهاض القانوني.

ولم تذكر المنصة أي شيء عن هذه القضايا عبر حسابها بالنسخة العربية. بدورها كتشفت صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية، أن هناك ازدواجية تنتهجها شبكة قنوات الجزيرة القطرية، في التعامل مع المثليين والمتحولين جنسياً في قطر، وأكدت أنه بعد مراجعة محتوى الجزيرة أن لديها قسماً كاملاً مخصصاً لمقالات حول حقوق المثليين، لا يشار فيها إلى حملة القمع التي تشنها قطر.

وعلق متابعون عبر الإنترنت على تقرير الصحيفة، مشيرين إلى النفاق الذي تتعامل به قطر حيث يوجد مقر شبكة الجزيرة، لأن السلطات هناك تعمل على إسكات الحقوق التي تدعمها وسائل إعلامها لمن هم في الخارج.

الحريات في السعودية ضمن خطابها الموجه إلى الغرب، بينما تجاه قرارات الحدائق والانفتاح في الخطاب الموجه إلى العرب، ولاسيما أنها تدرك أن خطابها موجه إلى الإخوان والجماعات المتشددة وإلى من تحاول استقطابهم لمشروعها.

وأشار كتاب "الجزيرة وقطر.. خطابات السياسة وسياسات الخطاب"، للباحث الفلسطيني محمد أحمد أبو الريب أن "ما يميز عمل كل من القائمتين، أن النموذج العربي يعتمد على تصوير الأحداث بقلب عاطفي مؤدلج بما يتناسب ورغبات الجمهور العربي، ويعترف المحرر في الجزيرة إبراهيم هلال أن العاطفة جزء من القصة، وأن روح الكذب الإخباري في العاطفة".

وأضاف الكتاب أن "قناة الجزيرة الناطقة بالإنجليزية تطبق النموذج الأميركي في الإعلام، حيث إن خسارة الهدوء تعني خسارة الموضوعية، وخسارة الموضوعية تعني أن النقاش وما يصدر على أنه حقائق، إنما توقعات".

ولم تعد ازدواجية خطاب الجزيرة وتناقض مواقفها بين العربية والإنجليزية خافية حتى على الإعلام الأجنبي، فقد سبق أن تناولت صحيفة "تودو نوتيفاس" الأرجنتينية تحقيقاً عن تعاطي الجزيرة مع الأحداث وتناقضاتها وكيفية تعاملها مع قضايا المثليين بالعالم في قنواتها وحساباتها باللغات المختلفة، حيث تسوق للمثليين وتدافع عن قضاياهم باللغات المختلفة وتمتع الحديث عنها في منصاتهما باللغة العربية.



هاجمت الأديان وطالبت بتقنين الدعارة وشككت في القرآن.. الموت يغيب الروائية المثيرة للجدل #نوال_السعداوي بعد 90 عامًا من الأفكار المناقضة لثقافة المجتمع

Translate Tweet



ظهرت ازدواجية قناة الجزيرة القطرية واضحة في طريقة متابعتها لوفاة نوال السعداوي، حيث انتهجت الجزيرة، كما حدث في قضايا جدلية أخرى، خطاباً متناقضاً أحدهما "حريص على الأديان" موجه إلى الجمهور العربي، والآخر داعم للحريات موجه إلى الغرب باللغة الإنجليزية.

الدوحة - نشرت قناة الجزيرة القطرية تدوينتين عن وفاة الدكتورة نوال السعداوي على حساباتها في مواقع التواصل، واختلف موقف القناة من الناشطة الحقوقية باختلاف لغة التدوينة، في ازدواجية وصفها رواد مواقع التواصل الاجتماعي بالفاضحة.

وتحدثت الجزيرة في قناتها الإنجليزية عن السعداوي باعتبارها أيقونة نسوية مصرية مدافعة عن حقوق المرأة، بينما في القناة العربية قالت الجزيرة إن الرحلة "هاجمت الأديان وطالبت بتقنين الدعارة وشككت في القرآن، ورحلت بعد 90 عاماً من الأفكار المناقضة لثقافة المجتمع".

وتعتبر ازدواجية الخطاب صفة ملازمة للجزيرة ومتوافقة مع طبيعة المشروع الأيديولوجي الذي تتبناه وتدافع عنه منذ تأسيسها عام 1996، ورصدت تقارير عربية وغربية الاختلاف الجوهرى بين خطاب القناة باللغة العربية وبين المقدم باللغة الإنجليزية، حيث بدا كل منهما واضحا في صفحات التواصل الاجتماعي التابعة لهما.

ويعتمد خطاب الجزيرة الموجه إلى العرب على التعاطف مع التطرف والتشدد وقوى الإسلام السياسي وانتقاد كل ما يتناقض مع مشروع الإخوان حتى على

بغداد - أدى اعتقال محلل سياسي مؤخرا إلى إعادة إشعال الجدل بشأن بعض القوانين القديمة التي تجري إعادة استخدامها لإسكات الأصوات المنتقدة. ووقفت السلطات مساء الخميس المحلل



انتقادات الصمديعي تعتبرها الحكومة إهانة

السلطات العراقية تفشل في فرض هيبتها باعتقال الصحفيين

ورفع الشكوى في شأنها مجلس القضاء الأعلى.

أما الشكوى الثانية فرفعتها وزارة الدفاع بموجب المادة 433 المتعلقة بالتشهير والتي تنص على "عقوبة السجن و/أو الغرامة"، وتعتبر "تشهير التصريحات في الصحافة" على أنه "من الظروف المشددة". كذلك تقدم مجلس القضاء الأعلى بشكوى ثالثة ضده تتعلق بوقائع تندرج في سياق المادة 210 بشأن "المعلومات الكاذبة".

ويعرف الباحث في الشأن العراقي يحيى الكبيسي أيضا بانتقاده للحكومة العراقية والأحزاب السياسية الرئيسية في السلطة. وقال الكبيسي في تصريحات لقناة "سي إن إن" "كنت أتوقع صدور مذكرة الاعتقال بحقى"، وأضاف أنه يعتقد أنها مرتبطة بمقالات له انتقد فيها المحكمة العليا.

وأصدرت مجموعة من النخب السياسية والفكرية والنقافية والإعلامية بينما طالبت فيه بإطلاق سراح الصمديعي والكف عن استغلال المواد القانونية لتصفية حسابات سياسية.

وقال الصحفي في اتصال هاتفي مع "العرب" من بغداد "لو كان الصمديعي عضوا في ميليشيا متنفذة لما اقتربت منه السلطات العراقية، لكن لأنه مجرد معلم كثير الظهور على الفضائيات، أرادت حكومة مصطفى الكاظمي بث رسالة عبر اعتقاله".

وأعتبر الصحفي الذي فضل عدم ذكر اسمه أن رسالة اعتقال الصمديعي كانت خاطئة في التوقيت وفي الدلالة، ولن تمنح الحكومة "الإفتراسية" قوة قانونية لأنها تدرك أن هناك ما هو أقوى من القانون في العراق.

ولام الصحفي الذي عرف نفسه بأنه صديق وزامل الصمديعي في العمل التعويل على الحرية المقترضة من قبل المعلقين العراقيين في وسائل الإعلام. وقال إن "حرية التعبير" كذبة سمجة في العراق لأن سلطة الإغتيال والاختطاف فوقها.

وكان الصمديعي قد انتقد في سياق محادثة خاصة تصرفات العديد من القادة السياسيين والقضاة، لا سيما في ما يتعلق بقانون المحكمة العليا،

ورغم أن الملاحقة القانونية على أساس تلك القوانين تغير قلق الناشطاء، إلا أن التهديدات بحقهم لا تعد ولا تحصى أيضا.

صحافي عراقي: «حرية التعبير» كذبة سمجة في العراق لأن سلطة الاغتيال والاختطاف فوقها، هناك ما هو أقوى من القانون

وتذكرت محكمة الكرخ أن الصمديعي "اعتذر" عن تهمة "إهانة المؤسسات". ومع ذلك، وبموجب المادة 226 من قانون العقوبات، لا يزال يواجه عقوبة بالسجن تصل إلى سبع سنوات مثل أي شخص "أهان علانية البرلمان أو الحكومة أو المحاكم أو القوات المسلحة".

وشبّه صحافي عراقي اعتقال الصمديعي بالاستعراض القانوني ناقص الأهلية لسلطة افتراضية موجودة في المنطقة الخضراء.

بحق الأكاديمي يحيى الكبيسي المقيم خارج العراق بتهمة "إهانة" السلطات، وأفرج مساء الأحد عن الصمديعي بعدما استمعت إليه محكمة في الكرخ في غرب بغداد، لكنه لا يزال ملاحقا بتهمة "التشهير" و"إهانة المؤسسات" ونشر "المعلومات الكاذبة".

وهذه التهم مدرجة في قانون العقوبات العائد لعام 1969، وظل من دون تغيير في العام 2003 بعد إعادة كتابة دستور العراق بإشراف أميركيين بهدف تعزيز الحرية والديمقراطية في البلاد، كما قيل في حينه.

ويؤكد مرصد الحريات الصحافية العراقي أن "مذكرات القبض بحق الصحفيين والناشطين وأصحاب الرأي في العراق مازالت تصدر مستندة إلى مواد قانونية تعود لأكثر من خمسة عقود، وقد تؤدي الإدانة في بعضها إلى عقوبة السجن المؤبد أو الإعدام".

وقال رئيس المرصد زياد عجيلي في بيان "يجب وضع حد للقوانين الموروثة من الأنظمة الشمولية السابقة والتي تتعارض مع دستور العراق بعد 2003".